موقف المرجعية الدينية من الأحداث السياسية في العراق بعد ٢٠٠٣مرجعية النجف إنموذجاً دراسة سوسيولوجية تحليلة

الباحثة: نور عباس جمعة & أ.م.د وليدة عبد سماوي حسن

جامعة القادسية-كلية الآداب

Art.mas.soc25.3@qu.edu.iq Waleeda.Abd@qu.edu.iq

تاريخ استلام البحث : ٢٠٢٦/١/٢٠

تاريخ قبول البحث : ٢٠٢٦/٣/١٠

المستخلص

تكتسب الدراسة الحالية أهميتها في سياق بلدٍ كالعراق، وبالنظر إلى المكانة المحورية التي تحتلها المرجعية الدينية بوصفها إحدى الركائز الأساسية التي أسهمت في تنظيم مسار تأسيس النظام السياسي بعد عام ٢٠٠٣ إذ إن عملية إعادة بناء الدولة بمؤسساتها السياسية والقانونية لم تكن عملية يسيرة، ولاسيما في ظل التحولات العميقة التي رافقها تدخل داخلي وخارجي، إلى جانب حالة الانفلات الأمني والاجتماعي الأمر الذي جعل من مسألة تحقيق الاستقرار السياسي تحدياً بالغ التعقيد. وفي هذا الإطار تسعى الدراسة الحالية إلى الاشارة بمواقف المرجعية الدينية في إرساء أسس النظام السياسي بعد عام ٢٠٠٣، وطبيعة تعاطيها مع واقع الاحتلال فضلاً عن إسهاماتها في العملية الانتخابية وصياغة الدستور، ودورها في الإصلاح المجتمعي، وصولاً إلى تعزيز الوحدة الوطنية العراقية.

توصلت الدراسة الحالية إلى أن المرجعية الدينية اثبتت أنها فاعل اجتماعي سياسي مؤثر أسهم في توجيه مسار العملية السياسية دون الانخراط المباشر في السلطة، وشكلت عاملاً اساسياً في ترسيخ مفاهيم الأمن والتكاتف المجتمعي وتعزيز الوحدة الوطنية، ولاسيما في المراحل التي شهدت أزمات أمنية وطائفية حادة.

أوصت الدراسة بمجموعة من النقاط منها، التأكيد على أهمية الحفاظ على استقلال المرجعية الدينية وعدم توظيفها في الصراعات الحزبية أو السياسية، كذلك ضرورة تعزيز الدراسات الأكاديمية التي تتناول دور المرجعية الدينية من منظور سوسيولوجي بعيداً عن الطرح الأيديولوجي أو الانفعالي.

الكلمات المفتاحية: المرجعية، المرجعية الدينية، السياسة.

The position of religious authorities on political events In Iraq after 2003: The Najaf religious establishment as a model. An analytical sociological study.

Researcher. Noor Abbas Juma & Dr.Waleeda Abd Samawi Hassan

University of Al-Qadisiyah-College of Arts

Waleeda.Abd@qu.edu.iq Art.mas.soc25.3@qu.edu.iq

Date received: 29/1/2026
Acceptance date: 10/3/2026

Abstract

This study gains importance In the context of a country like Iraq, given the pivotal role of religious authority as one of the fundamental pillars that contributed to organizing the establishment of the political system after 2003. Rebuilding the state and Its political and legal Institutions was no easy task, especially in light of the profound transformations accompanied by internal and external Interventions, along with the prevailing security and social breakdown. This made achieving political stability an extremely complex challenge. Within this framework, this study seeks to highlight the role of religious authority In laying the foundations of the political system after 2003, it's approach to the reality of the occupation, Its contributions to the electoral process and the drafting of the constitution, Its role in societal reform, and ultimately, Its contribution to strengthening Iraqi national unity .

The current study concluded that religious authority has proven itself to be an influential socio-political actor that has contributed to guiding the course of the political process without direct involvement in power. It has been a fundamental factor In consolidating the concepts of security and social cohesion, and strengthening national unity, particularly during periods marked by acute security and sectarian crises.

The study recommended several points, including emphasizing the importance of preserving the Independence of religious authority and preventing Its exploitation In partisan or political conflicts. It also recommended the need to promote academic studies that address the role of religious authority from a sociological perspective, moving beyond ideological or emotional approaches.

Keywords: Authority, The religious authority, Politics

المقدمة

نظراً للمكانة الرفيعة التي تحظى بها المرجعية الدينية في المجتمع العراقي، برز دورها بوضوح عبر مراحل تاريخية متعددة، لاسيما بعد عام ٢٠٠٣ إذ أسهمت في توجيه المسار الوطني نحو الاستقرار وبناء الدولة من خلال الدعوة إلى نبذ الطائفية والعنف، وتعزيز الوحدة الوطنية كما كان لخطابها المعتدل أثر كبير في ترسيخ الأمن المجتمعي ودعم مؤسسات الدولة ولاسيما عبر فتوى الجهاد الكفائي التي مثلت منعطفاً حاسماً في مساندة القوات المسلحة لمواجهة الإرهاب وتحقيق النصر والحفاظ على وحدة العراق وسلامتة.

تمحورت الدراسة الحالية حول موقف المرجعية الدينية من الأحداث السياسية في العراق بعد عام ٢٠٠٣ وانطلقت من مشكلة بحثية محورية تضمنت مجموعة من التساؤلات التي سعت الباحثة إلى الإجابة عنها بصورة علمية وموضوعية، وقد توزعت بنية الدراسة الى عدة فصول ومباحث وفق تسلسل منطقي ومنهجي، تضمن المبحث الاول من الفصل الاول مشكلة الدراسة وأهميتها وأهدافها والمنهجية المعتمدة، كما خُصص المبحث الثاني من الفصل ذاته لعرض مفاهيمي للدراسة بصورة تفصيلية. أما الفصل الثاني فقد خُصص لإطار الدراسة المرجعي، إذ تناول المبحث الأول الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة، مع بيان أوجه التقاطع والاختلاف بينها وبين الدراسة الحالية، في حين عالج المبحث الثاني موقف المرجعية الدينية في تشكيل الرأي العام بعد ٢٠٠٣، أما الفصل الثالث، فقد خُصص لعرض الاستنتاجات التي توصلت إليها الباحثة في ضوء التحليل العلمي للفتاوى الدينية، ثم تقديم التوصيات والمقترحات التي يمكن أن تسهم في تعزيز دور المرجعية الدينية في توجيه الرأي العام وترسيخ الاعتدال الفكري في المجتمع العراقي.

الفصل الاول: الاطار العام للدراسة

المبحث الأول: عناصر الدراسة الرئيسية

أولاً: مشكلة الدراسة:- على الرغم من الحضور المؤثر للمرجعية الدينية في المشهد العراقي بعد عام٢٠٠٣ ولاسيما في المراحل السياسية المفصلية، ما زال الجدل قائما حول طبيعة هذا الدور وحدوده في تحقيق الأهداف السياسية للدولة، وتكمن المشكلة البحثية في غياب رؤية تحليلية واضحة تميز بين الدور التوجيهي للمرجعية والتدخل المباشر في العملية السياسية. كما تتجسد المشكلة في تباين تفسير مواقف المرجعية بين من يعدها

عنصرا داعما لبناء الدولة والاستقرار ومن يراها مؤثرة في توجيه المسار السياسي٢٠٠٣. وتبرز المشكلة عدة تساؤلات سنوضحها على النحو الاتي :

١-ما طبيعة الموقف الذي تبنته المرجعية الدينية العليا تجاه التحولات السياسية التي أعقبت عام ٢٠٠٣، وكيف تطور هذا الموقف عبر المراحل المختلفة؟

٢-إلى أي مدى أسهمت توجيهات المرجعية في توجيه سلوك الفاعلين السياسيين وصياغة العملية السياسية الجديدة في العراق؟

٣-ما الآليات التي اعتمدتها المرجعية للتأثير في المشهد السياسي بعد ٢٠٠٣، وما حدود هذا التأثير في ضوء مبدأ الفصل بين العمل الديني والإداري للدولة؟

٤-كيف توازن موقف المرجعية بين الحفاظ على الاستقرار السياسي والاستجابة لمطالب الإصلاح والاحتجاجات الشعبية في العراق بعد ٢٠٠٣؟

ثانياً: أهمية الدارسة:- تأتي أهمية الدراسة من سعيها إلى توضيح التدخل الفاعل للمرجعية الدينية في العراق بعد عام ٢٠٠٣ في توجيه مسار الأحداث السياسية خلال مراحل التحولات والاضطرابات الكبرى كما تسعى إلى إبراز مساهماتها في توجيه العملية السياسية وبناء أسس فكرية تراعي متطلبات الواقع السياسي والاجتماعي، مع الحفاظ على حيادها وعدم الانخراط المباشر في صراعات السلطة مما يوضح أثر المرجعية في استقرار الدولة وتشكيل الرأي العام.

ثالثاً: أهداف الدراسة:- تتمحور أهداف الدراسة حول النقاط الاتية:

١-الكشف عن طبيعة الموقف الذي تبنته المرجعية الدينية العليا تجاه التحولات السياسية التي أعقبت عام ٢٠٠٣، وبيان مراحل تطوّر هذا الموقف في سياق الأحداث المختلفة.

٢-تحليل مدى تأثير توجيهات المرجعية في توجيه سلوك الفاعلين السياسيين وفي رسم ملامح العملية السياسية الجديدة بعد ٢٠٠٣.

٣-تحديد الآليات والأدوات التي اعتمدتها المرجعية للتأثير في المشهد السياسي، وبيان حدود هذا التأثير في إطار العلاقة بين الديني والسياسي.

٤-تقويم طبيعة التوازن الذي سعت إليه المرجعية بين دعم الاستقرار السياسي والاستجابة لمطالب الإصلاح والاحتجاجات الشعبية في العراق بعد ٢٠٠٣.

رابعاً: منهج الدراسة:- يُمثل منهج الدراسة البرنامج الاساسي الذي يحدد لنا السبيل للوصول الى الحقيقة، أو الطريق المؤدي إلى الكشف عن الحقيقة في العلوم[١].

ذهبت الباحثتان في الدراسة الراهنة إلى اعتماد منهج تحليل المضمون لقدرته على كشف مضامين الخطاب المرجعي ودلالاته الصريحة والضمنية، وذلك عبر تحليل محتوى الخطب والفتاوى الرسمية ويتيح هذا المنهج تتبع أثر تلك الخطابات في توجيه الرأي العام، وفهم انعكاساتها على الواقعين الاجتماعي والسياسي، فضلاً عن إبراز دور المرجعية في تعزيز الاستقرار والتماسك المجتمعي. ويُعرف منهج (**تحليل المضمون في العلوم الإجتماعية**)، بأنه المنهج الذي يسعى إلى إحداث تغيير يحدد في الظاهرة المراد دراستها ويهدف لإقامة البراهين والألة على وضع الظاهرة التي تؤثر فيها[٢].

المبحث الثاني: تحديد المفاهيم والمصطلحات العلمية

١-**المرجعية (The authority):** استُخدم هذا المصطلح في مرحلة متأخرة للدلالة على الجهة التي تتولى شؤون الأمة او الطائفة باتفاق اتباعها وتمتلك صلاحية إدارة أوضاعها الدينية والاجتماعية [٣]. والمرجعية عند الامامية، مجموعة من المجتهدين الذين يرجع اليهم الناس في أخذ ومعرفة الأحكام الشرعية، أما (المرجع الديني) في المفهوم الفكري للشيعة الإمامية فهو من أدق المقامات وأجلها شأناً، لما ينطوي عليه من تبعات معرفية وروحية جسيمة ومسؤوليات شرعية بالغة الدقة والخطورة، فهو منصب لا يناله إلا من بلغ أدوات الاجتهاد وامتلك ناصية العلم الراسخ وتهذب في سيرته حتى بلغ مرتبة الورع والتقوى[٤].

٢-**المرجعية الدينية (Religious Authority)**: هي مؤسسة فقهية قيادية في الفكر الإسلامي، تقوم على رجوع المكلفين إلى الفقيه الجامع لشروط الاجتهاد والعدالة والاعلمية بوصفه مصدراً معتمداً لاستنباط الأحكام الشرعية

وإصدار الفتاوى، والتعامل مع الحوادث المستجدة، إضافة إلى تنظيم الشؤون الدينية والاجتماعية ضمن إطار الشرعية الدينية مستندةً في مشروعيتها إلى الدليل الشرعي وقبول المقلدين[٥].

٣-**السياسة (policy)**: جاء في (الانسيكلوبيديا الكبيرة*) أن السياسة تعني فن حكم الدولة، فيما يرى البعض أن السياسية هي دراسة تنظيم الجماعة ،كما يميز موريس دوڤرجيه بين حكم الدول وحكم المجتمعات، فيعرف روبير السياسة بانها (فن حكم المجتمعات الانسانية)[٦]. وعرف معجم ليتره السياسة بقوله (علم حكم الدول) والتقريب من هذين التعرفيين أمر هام، فهما يجعلان الحكم موضوع السياسة، ولكن التعريف الحديث يشمل حكم الدول وحكم المجتمعات الانسانية ولفظة الحكم تعني عندئذ في كل جماعة من الجماعات، السلطة المنظمة ومؤسسات القيادة والإكراه [٧]. ويُعرف (**المعجم السياسي الحديث**) السياسة بأنها: مجموعة قرارات يتخذها عنصر سياسي أو مجموعة سياسية بشأن اختيار الأهداف المتعلقة بحالة معينة وطرائق الحصول عليها،وينبغي ان تكون هذهِ القرارات ضمن قدرة واضع السياسات على تحقيقها[٨].

الفصل الثاني: الإطار المرجعي للدراسة

المبحث الأول: نماذج من الدراسات السابقة

الدراسة الأولى: فراس عبد الكريم محمد (دور المرجعية الدينية في ترشيد العملية السياسية في العراق بعد عام ٢٠٠٣)، ٢٠٢٠[٩].

١.**أهداف الدراسة:**- هدفت الدراسة إلى التعرف على دور المرجعية الدينية بعد ٢٠٠٣ من خلال تتبع نشأتها وتطور أدوارها ومساهماتها في ترشيد العملية السياسية، كما سعت إلى استكشاف تأثير تدخلها على تعزيز النظام العام والثوابت الوطنية، وترسيخ الوعي والثقافة السياسية المجتمعية، كما هدفت إلى تقييم إسهاماتها في منح الشرعية للنظام السياسي الجديد ودعم دوره الدولي بشكل سلمي ومنظم.

٢.**منهج الدراسة:**- اعتمدت هذه الدراسة المنهج التاريخي والمنهج الوصفي التحليلي لان الدراسة بهذه المناهج تعالج نشأة المرجعية وتطور أدوارها، وتتبع تطور العملية السياسية بعد ٢٠٠٣،كذلك التعرف على اسهامات المرجعية في ترشيد العملية السياسية.

٣.**استنتاجات الدراسة:**- توصلت الدراسة إلى عدد من الاستنتاجات منها، أن المرجعية الدينية قد تبنت رؤى عصرية قائمة على سيادة الشعب وولاية الأمة على نفسها، مع احتفاظها بحق التدخل عند الضرورة لحماية النظام العام والأسس الإسلامية والوطنية دون الانخراط في التفاصيل التنفيذية مع تركيزها على المصلحة العامة وترسيخ وعي وثقافة سياسية مجتمعية سليمة. كما أسهمت في منح الشرعية للنظام السياسي الجديد، وإتاحة الحرية للقوى السياسية الفاعلة، والحفاظ على الممتلكات العامة والخاصة، ودعمت في الوقت ذاته الدور الدولي للنظام عبر إشراك الأمم المتحدة للحد من نفوذ الاحتلال وتعزيز الشرعية الدولية.

الدراسة الثانية: زينب فلاح حسن (دور المرجعية الدينية في تعزيز السلم المجتمعي في العراق)٢٠٢٤[١٠].

١.**أهداف الدراسة:** هدفت الدراسة إلى مقاربة مفهوم المرجعية الدينية مقاربة علمية من خلال بيان أبعاده اللغوية والاصطلاحية، وتحليل دورها في إصلاح الشأن العام وتعزيز السلم المجتمعي في العراق ولاسيما في مرحلة ما بعد عام ٢٠٠٣.

٢.**منهج الدراسة:** اعتمدت الدارسة المنهج الوصفي التحليلي لتحليل خطاب المرجعية الدينية وخطبها وبياناتها، بوصفها أدوات مؤثرة في توجيه الوعي المجتمعي وترسيخ قيم التعايش السلمي إلى جانب المنهج التاريخي لتتبع تطور هذا الدور في السياقين السياسي والاجتماعي.

٣.**استنتاجات الدراسة:** توصلت الدراسة إلى جملة من الاستنتاجات أبرزها أن المرجعية الدينية اضطلعت بدور فاعل في تعزيز السلم المجتمعي عبر تبني خطاب وطني معتدل قائم على الدعوة إلى الوحدة ونبذ العنف والتطرف، وأسهمت في الحد من الانقسامات الطائفية خلال المراحل الحرجة التي مر بها العراق، كما شكلت عنصر استقرار اجتماعي وسياسي من خلال تدخلها الإرشادي والأخلاقي بعيدًا عن الانخراط المباشر في العمل التنفيذي، الأمر الذي يجعل من استمرار هذا الدور ركيزة أساسية في دعم التعايش السلمي وترسيخ أسس الدولة القائمة على المواطنة والعدالة الاجتماعية.

المبحث الثاني: المرجعية الدينية وتشكيل الرأي العام

أولاً:- موقف المرجعية في الاحتلال الأمريكي بعد ٢٠٠٣

١- موقف المرجعية بالنسبة لسقوط النظام: تعرضت الدولة العراقية في البدايات الأولى التي اعقبت سقوط النظام السابق عام ٢٠٠٣،إلى تصدعات بنيوية واختلالات عميقة في هيكلها الإداري والسياسي، نتيجة انهيار مؤسسات الدولة وغياب سلطة مركزية فاعلة وتعّرض العراق إلى الاحتلال وماترتب على ذلك من تداعيات فرضتها سلطة الاحتلال على البلاد(١١).

ومنذُ اللحظات الأولى لانهيار النظام برزت المرجعية الدينية بوصفها فاعلاً اجتماعياً وسياسياً مؤثراً أسهم في ملء الفراغ السياسي ومنع الانزلاق نحو الفوضى الشاملة عبر توسيع دائرة اهتمامها لتشمل القضايا العامة الاجتماعية منها والسياسية إلى جانب دورها الديني التقليدي(١٢). وفي ظل تصاعد الانفلات الأمني والتنازع السياسي مثلت المرجعية دوراً محورياً في توجيه ملامح النظام السياسي الجديد، مؤكدة ضرورة قيام نظام حكم يستند إلى مبادئ الشورى واحترام إرادة الشعب وحقوقه و أن يكون الدستور معبّراً عن الثوابت الدينية والقيم الأخلاقية العامة للمجتمع العراقي(١٣). مع تأكيدها على التزام الدولة باحترام الدين الإسلامي بوصفه دين الأغلبية دون الإخلال بمبدأ المواطنة أو حقوق المكونات الأخرى(١٤). ويتجلى الموقف الأبرز للمرجعية الدينية في هذه المرحلة من خلال موقفها الرافض لقانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية، إذ رأت فيه عوائق بنيوية تحول دون التوصل إلى دستور دائم يحفظ وحدة العراق وسيادته(١٥). فقد انتقدت المرجعية هذا القانون بشدة، معتبرة أنه يكرس الانقسام الطائفي والاثني في بنية النظام السياسي المستقبلي، ولا سيما من خلال آلية مجلس الرئاسة الثلاثي، التي تقوم على تمثيل طائفي وقومي وما يترتب عليها من اشتراط التوافق الجماعي في اتخاذ القرارات، وهو ما قد يؤدي إلى تعطيل العملية السياسية والدخول في حالة من الجمود السياسي وعدم الاستقرار، بل ويفتح المجال أمام مخاطر التفكك(١٦). كما طالبت المرجعية الدينية باستبدال هذا المسار بآلية ديمقراطية تقوم على إجراء انتخابات عامة حرة ومباشرة، يختار من خلالها الشعب ممثليه بصورة شرعية، بدلاً من تعيين هيئات انتقالية من قبل سلطة الاحتلال وقد جاء هذا الموقف تأكيداً على مركزية الإرادة الشعبية بوصفها المصدر الأساس للشرعية السياسية وضماناً لاستقرار النظام السياسي وربط الدولة بالمجتمع(١٧).

وفي موازاة ذلك اتخذت المرجعية موقفاً واضحاً من الاحتلال الأمريكي إذ رفضت وجوده واعتبرته غير شرعي وممثلاً لانتهاك السيادة الوطنية، مؤكدة ضرورة انسحاب القوات الأجنبية في أسرع وقت ممكن وتمكين العراقيين من إدارة شؤون دولتهم دون أي تدخل خارجي، وفي الوقت نفسه امتنعت المرجعية عن الدخول في أي

تعامل سياسي مباشر مع سلطات الاحتلال مع إبدائها قبولاً بدور الأمم المتحدة بوصفها مظلة للشرعية الدولية شريطة أن ينحصر أي وجود أجنبي في حدود حفظ الأمن والاستقرار[١٨] .

٢-موقف المرجعية في كتابة الدستور: أولت المرجعية الدينية اهتماماً بالغاً بقضية الدستور وآليات صياغته انطلاقاً من إدراكها لطبيعته التأسيسية بوصفه الإطار الناظم لتقرير مصير الدولة العراقية ومستقبلها السياسي وانطلاقاً من هذا التصور رفضت المرجعية بصورة قاطعة فكرة تعيين لجنة لكتابة الدستور من قبل (سلطة التحالف المؤقتة) لما تمثله هذه الآلية من افتقار للشرعية الشعبية وتكريس لإرادة خارجية في رسم البنية الدستورية للدولة[١٩]. ومنذ عام ٢٠٠٣ تولت المرجعية دورها في السعي إلى ضرورة اللجوء إلى الانتخابات العامة باعتبارها المسار الشرعي الوحيد لتدوين الدستور الدائم بوصفها الأداة التي تضمن تمثيل الإرادة الشعبية وربط النص الدستوري بالقاعدة الاجتماعية للمجتمع العراقي، وقد شهدت الساحة السياسية آنذاك انقساماً حاداً بين قوى مؤيدة وأخرى معارضة لإجراء الانتخابات حيث أُثيرت جملة من الإشكالات، تمثلت في تدهور الوضع الأمني وغياب التعداد السكاني الدقيق، والخلاف حول الجهة المشرفة على العملية الانتخابية، فضلاً عن الدعوات إلى استبدال المسار الانتخابي بتشكيل مجلس مُعين يتولى مهمة كتابة الدستور[٢٠]. كما تباينت مواقف القوى الاجتماعية والسياسية إذ عارضت قطاعات واسعة من العرب السنة إجراء الانتخابات، في حين أيدتها القوى الشيعية والكردية غير أن المرجعية الدينية حسمت هذا الجدل السياسي بإصدار فتوى مبكرة أكدت فيها أن الانتخابات تمثل الوسيلة المشروعة والأساس القانوني والأخلاقي لكتابة الدستور وبذلك أسهمت في ترجيح خيار الشرعية الشعبية بوصفه مرتكزاً لبناء الدولة في مرحلة ما بعد السقوط[٢١]. وبعد تشكيل الجمعية الوطنية المنتخبة اضطلعت المرجعية الدينية بدور محوري في توجيه المسار الدستوري إذ دعت إلى الإسراع في صياغة الدستور الدائم على نحو يوازن بين تثبيت الهوية الإسلامية للمجتمع العراقي وضمان حقوق الأقليات وصون الحريات العامة، كما أكدت المرجعية على ضرورة المشاركة الشعبية الواسعة وعدت الانخراط في العملية الانتخابية واجباً دينياً ووطنياً، بوصفه آلية جامعة لتجميع العراقيين على اختلاف انتماءاتهم المذهبية والسياسية[٢٢].

كما شددت في خطبها وتوجيهاتها خلال تلك المرحلة التأسيسية على مركزية مبدأ سيادة القانون والفصل بين السلطات، ورفضت منطق المحاصصة السياسية وأشكال الهيمنة الأجنبية في عملية كتابة الدستور، حرصاً على أن يعكس العقد الدستوري وحدة الدولة العراقية وسيادتها وقد أسهم هذا الخطاب في إضفاء مستوى مرتفع من القبول الاجتماعي على المسار الدستوري وهو ما تجلى بوضوح في فتاواها الداعية إلى تسجيل الناخبين والمشاركة الفاعلة في الانتخابات باعتبارها الأساس الشرعي والسياسي لتشكيل سلطة منتخبة ومخوّلة بصياغة الدستور الدائم[٢٣].

وعلى الرغم من الثقل الديني والسياسي الذي كانت تتمتع به المرجعية الدينية، إلا انها التزمت نهج عدم التدخل المباشر في تفاصيل الممارسة السياسية اليومية، أو توجيه الناخبين نحو حزب أو تحالف بعينه، مؤكدةً أن دورها يقتصر على تهيئة الإطار العام للعملية السياسية وضمان شموليتها ونزاهتها. كما حرصت المرجعية على الحفاظ على مسافة واضحة من الكتل والقوى السياسية، ورفضت بصورة قاطعة توظيف اسمها أو مكانتها الدينية في الصراعات الحزبية، مشددةً على أن الدستور ينبغي أن يكون نتاج الإرادة الحرة لممثلي الشعب المنتخبين ومعبراً عن هوية المجتمع العراقي وقيمه العامة[٢٤]. وفي هذا الإطار أسهمت المرجعية الدينية في بلورة جملة من المرتكزات العامة والآليات المعيارية التي رأت من الضرورة اعتمادها في عملية صياغة الدستور الدائم للعراق من أبرزها[٢٥]:

١.رفضها المطلق لأي دستور يُفرض من خارج الإرادة الشعبية ولاسيما ما عُرف بقانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية.

٢.التأكيد على ضرورة إجراء انتخابات عامة وحرة يتمكن من خلالها كل عراقي مؤهل للانتخاب من اختيار ممثليه في مجلس تأسيسي يتولى مهمة كتابة الدستور.

٣.اشتراط طرح مشروع الدستور للاستفتاء العام، على أن يكون إقراره من قبل مجلس منتخب بما يمنحه الشرعية الشعبية.

٤.دعوة المؤمنين وأفراد الشعب إلى التعبير عن مطالبتهم بوجود دستور يُكتب بأيدٍ عراقية منتخبة، بعيداً عن أي إملاءات خارجية.

٥.التشديد على أنه لا يحق لأي جهة، سواء كانت سلطة احتلال أم غيرها، كتابة الدستور او تعيين أعضائه، وان حق تقرير ذلك يقتصر حصراً على العراقيين عبر الآليات الديمقراطية المتمثلة بالانتخابات.

٣-رؤية المرجعية من بناء الدولة: كان للمرجعية الدينية موقفاً محورياً ومباشرا في عملية بناء الدولة العراقية بعد سقوط النظام عام ٢٠٠٣، في ظل ما رافق تلك المرحلة من فراغ سياسي وتدهور امني فتمثل دور المرجعية في مواقف وطنية واضحة هدفت إلى حماية الدولة والمجتمع. كما اتخذت المرجعية موقفاً ثابتاً من الاحتلال، قائماً على رفض شرعيته والدعوة إلى إنهائه والتأكيد على ضرورة أن يتولى العراقيون أنفسهم إدارة شؤون بلادهم وتقرير مصيرهم وحرصت على عدم الانخراط في أي تنسيق سياسي مباشر مع سلطة الاحتلال، انطلاقا من قناعة بأن بناء الدولة لا يتحقق إلا بإرادة وطنية مستقلة، كما أسهمت المرجعية في ترسيخ مرتكزات الاستقرار

الداخلي من خلال دعوتها المستمرة إلى الوحدة الوطنية ونبذ الطائفية والعنف، وعدّت الحفاظ على السلم المجتمعي شرطا أساسيا لبقاء الدولة واستمرار مؤسساتها، واعتمدت في ذلك على مكانتها المعنوية الواسعة وتأثيرها الاجتماعي، من دون تبني مشروع ديني سلطوي أو طرح نموذج فقهي للحكم[٢٦]. ومن جانب بناء النظام السياسي شددت المرجعية على أهمية اعتماد المسار الدستوري والقانوني أساسا للشرعية، ودعت إلى المشاركة الشعبية الواسعة عبر الانتخابات، وكتابة دستور يعبر عن إرادة العراقيين وينظم عمل المؤسسات على أساس المواطنة وسيادة القانون. وبذلك أدت المرجعية دورا توجيهيا وضابطا أسهم في تثبيت أسس الدولة ودعم مؤسساتها في مرحلة انتقالية بالغة الحساسية.[٢٧]. وفي هذا السياق يمكن رصد مجموعة من المرتكزات العامة التي شكلت ملامح دور المرجعية الدينية في الإسهام ببناء الدولة العراقية، وتحديد اتجاهات الفعل السياسي والمجتمعي في مرحلة ما بعد عام ٢٠٠٣ وأبرزها الآتي[٢٨]:

١.شددت المرجعية على ضرورة قيام دولة تستند إلى دستور يعكس إرادة الشعب ويضمن مشاركة المواطنين في اختيار ممثليهم عبر آليات ديمقراطية حرة وشرعية.

٢.ترسيخ مبدأ سيادة القانون، وتقوية المؤسسات الرسمية لضمان استقرار الدولة وأداء وظائفها بعيداً عن الشخصنة والمحاصصة.

٣.تحقيق العدالة الاجتماعية وحماية المال العام، مع مكافحة الفساد لضمان ثقة المواطنين واستقرار الدولة.

٤.نبذ الطائفية والتعصب، وتعزيز الاحترام المتبادل والقيم المشتركة بين مكونات المجتمع لضمان السلم الأهلي.

٥.حصر القوة والسلاح بيد الدولة تأكيداً أن الأمن والاستقرار مرتبطان باحتكار الدولة لوسائل القوة وضمان سيادتها ومنع الفوضى والانفلات.

٦.تطلع الدولة لمصالح الشعب، مع الاهتمام بالفئات الضعيفة والمهمشة، بعيداً عن التسلط أو الهيمنة.

ثانياً: موقف المرجعية من العملية السياسية

١-تأثير الفتاوى في سلوك الناخبين: شكلت فتاوى وتوجيهات المرجعية الدينية عاملاً اساسياً في التأثير على سلوك الناخبين في العراق بعد عام ٢٠٠٣، نظراً لما تمتلكه من شرعية دينية ورمزية اجتماعية واسعة وثقة متجذرة في المجتمع العراقي فقد أسهمت المرجعية في تعزيز المشاركة الانتخابية عبر التأكيد على أهمية التصويت بوصفه واجباً وطنياً وأخلاقياً[٢٩]. كما أصدرت المرجعية بياناً مقتضباً شددت فيه على ضرورة مشاركة كلا الجنسين (رجالاً ونساءً) في التصويت، داعيةً إلى عدم تشتيت الأصوات أو هدرها، وهو ما انعكس بوضوح

على سلوك الناخبين في تلك المرحلة[٣٠]. كما أدت فتاواها دوراً مهماً في إضفاء الشرعية على العملية السياسية الناشئة، وخاصة انتخابات عام ٢٠٠٥، مما ساعد على ترسيخ القبول الشعبي بالآليات الديمقراطية وفي إطار توجيه السلوك الانتخابي شددت المرجعية على مبدأ اختيار الأصلح والكفوء من دون الانحياز العلني لأحزاب أو شخصيات بعينها، الأمر الذي أسهم نظرياً في الحد من التصويت القائم على الولاءات الطائفية أو الشخصية[٣١].

٢-**اصلاح النظام السياسي:** إن قضية الإصلاح السياسي إحدى القضايا الملحة في العراق بعد عام ٢٠٠٣، في ظل الفراغ السياسي وانهيار مؤسسات الدولة، وما ترتب على ذلك من تداعيات سياسية واجتماعية خطيرة، ففي ظل ضعف آليات المساءلة وغياب الإرادة الجادة للإصلاح داخل النظام السياسي تحولت المرجعية إلى فاعل معنوي مؤثر يسهم في إعادة توجيه المجال العام من خلال خطاب إصلاحي يركز على ترسيخ مبادئ العدالة، ومكافحة الفساد، وتعزيز المسؤولية الوطنية [٣٢]. فيما انطلق مشروع الإصلاح المرجعي من التأكيد على ضرورة الإصلاح الديني وتجديد القيم الفكرية والأخلاقية، ومحاربة مظاهر الفساد والانفلات الأمني، باعتبارها أسباباً رئيسة لاضطراب النظام السياسي، كما ركزت المرجعية على تعزيز التعايش السلمي بين مكونات المجتمع العراقي من خلال الدعوة إلى احترام القيم الدينية والاجتماعية المشتركة، ونبذ الخطاب الطائفي والتعصب الذي يهدد وحدة المجتمع واستقراره[٣٣]. اما على المستوى الدستوري والسياسي أصرت المرجعية على كتابة دستور دائم يُقر عبر الاستفتاء الشعبي، وعدت الانتخابات الوسيلة الشرعية لتشكيل حكومة وطنية تمثل إرادة الشعب بجميع فئاته، كذلك أكدت المرجعية على احترام القانون وحرمة الدم العراقي ولا سيما في الأزمات الأمنية الكبرى كتفجير الإمامين العسكريين، داعية إلى ضبط النفس ومنع الانجرار إلى العنف، وداعمة في الوقت نفسه للعملية الديمقراطية بوصفها الإطار الأمثل لتمثيل جميع مكونات الشعب دون استثناء[٣٤]. كما وأوضحت «خطبة النصر» الصادرة عن المرجعية الدينية، والمنقولة على لسان ممثلها عبد المهدي الكربلائي ضرورة اعتماد جملة من الخطوات الأساسية لتحقيق الإصلاح ويمكن إيجاز أبرزها فيما يأتي[٣٥].

١.الاصلاح الاجتماعي: من خلال تعزيز التعايش السلمي بين العراقيين على اختلافاتهم القومية والدينية والمذهبية، مع الاهتمام بعوائل الشهداء والجرحى لضمان استقرار المجتمع.

٢.الاصلاح الديني: إصلاح الفكر الديني ومحاربة التطرف وتخفيف مصادره للحد من الجرائم ضد المدنيين، بما في ذلك محاربة الافكار المتطرفة والعمل على نشر ثقافة الاعتدال والتسامح.

٣.الاصلاح الاقتصادي: من خلال تحسين ظروف المعيشة للمناطق المحررة واعادة اعمارها وتمكين عودة النازحين،الى مناطقهم وضمان كرامتهم التي حدث عليها الدستور.

٤.الاصلاح في المؤسسة العسكرية: من خلال تأكيد العقيدة العسكرية الوطنية وتخليصها من الفساد، واشراك الشباب الذين دافعو عن الوطن واكتسبوا الخبرة العسكرية ممن يحملون روح وعقيدة وطنية،مع حصر السلاح بيد الدولة.

٥. التأكيد على محاربة الفساد المؤسساتي ومتابعة الفاسدين ،كذلك ضرورة تطبيق القانون على جميع المواطنين بدون تمييز.

ثالثاً: موقف المرجعية من الازمات السياسية

١ – موقف المرجعية من العنف الطائفي: في ظل تصاعد أعمال العنف التي ارتكبتها جماعات مسلحة التي استهدفت المدنيين على أساس هوياتهم المختلفة كانت هناك مخاطر حقيقية لانزلاق العراق نحو فتنة واسعة قد تؤدي إلى حرب مدمرة، فيما اتسم موقف المرجعية الدينية بالاتزان الوطني والإنساني، حيث دعت إلى ضبط النفس ورفض الانتقام أو الانجرار إلى العنف، مؤكدة على أسفها العميق لسفك الدماء وإلحاق الضرر بالمواطنين، وحثت أتباعها على التحلي بالحكمة والحذر والتعاون مع الأجهزة الأمنية لمنع تسلل المجرمين، كما شددت على أهمية تعزيز وحدة الشعب العراقي ونبذ الفتن المذهبية، وحثت الحكومة على تحمل مسؤولياتها في تحقيق الأمن والاستقرار وصون حقوق جميع المواطنين، ودعت القضاء إلى الإسراع في محاكمة المجرمين وإنزال العقوبات بحق المخالفين[٣٦].

فيما يلي أبرز المرتكزات الصادرة عن المرجعية الدينية العليا بشأن وحدة الأمة الإسلامية ونبذ الخلافات المذهبية:[٣٧]

١.تؤكد المرجعية العليا على أهمية وحدة الأمة الإسلامية في مواجهة التحديات الكبرى التي تمر بها.

٢.ترى أن الخلافات المذهبية القديمة لا يجب أن تتحول إلى أسباب صراع أو عنف.

٣.تشير إلى أن الأصول المشتركة للإسلام، مثل التوحيد والقرآن وأركان الدين، هي الأساس الذي يجمع المسلمين.

٤.تعتبر المرجعية أن التفاهم والاحترام المتبادل بين أتباع المذاهب ضرورة للحفاظ على الأمن الاجتماعي.

٥.تحذر من أن هناك جهات تسعى لاستغلال الفتاوى والخلافات السياسية لإشعال النزاعات المذهبية.

٦.تشدد على أن أي محاولة لاستغلال الدين كأداة للسلطة أو التحريض على العنف مرفوضة قطعياً.

٧.تؤكد أن الالتزام بالقيم الإسلامية المشتركة هو السبيل لإحباط مشاريع الفرقة والاقتتال الداخلي.

٢-**فتوى الجهاد الكفائي:** بعد الأحداث المريرة التي عاشها المجتمع العراقي جراء اعتداءات الجماعات التكفيرية التي استنزفت الموارد الاقتصادية وشوهت القيم الدينية والاجتماعية، برزت المرجعية الدينية بموقف حاسم في حماية الأمن الوطني وتعزيز الاستقرار الاجتماعي من خلال توجيهاتها الشرعية والسياسية. فقد أصدرت المرجعية فتوى الجهاد الكفائي، التي أكدت فيها أن الدفاع عن الأرض والعرض والمقدسات واجب شرعي على من يستطيع، مع تأكيدها على أن من يُقتل في سبيل هذا الجهاد يُعتبر شهيداً[٣٨].ولقد كان لهذه الفتوى أثر ملموس في تحشيد المجتمع العراقي، ورفع معنويات القوات الأمنية، وتعزيز الوعي الديني المدني تجاه واجب الدفاع عن الوطن مع الالتزام بالقيم الأخلاقية والإنسانية[٣٩]. وكان لهذه الفتوى أثر ملموس في تحشيد المجتمع العراقي، ورفع معنويات القوات الأمنية، وتعزيز الوعي الديني المدني تجاه واجب الدفاع عن الوطن مع الالتزام بالقيم الأخلاقية والإنسانية[٤٠].

فيما يلي أهم الإرشادات والتوجيهات الصادرة عن المرجعية الدينية العليا بخصوص فتوى الجهاد الكفائي[٤١]:

١.إن التحديات والمخاطر، على الرغم من كبرها، تبقى أهون من إرادة الشعب العراقي الذي عرف بالشجاعة والإقدام وتحمل المسؤولية الوطنية والشرعية في أحلك الظروف، إذ تتمثل المسؤولية الراهنة في حفظ العراق ومقدساته، وهو ما يشكل دافعاً لمزيد من العطاء والتضحيات من أجل وحدة البلد وكرامته وصيانة مقدساته من اعتداء المعتدين.

٢.تقع على عاتق القيادات السياسية في العراق مسؤولية وطنية وشرعية كبيرة، تتطلب تجاوز الخلافات والتناحر في هذه المرحلة العصيبة، وتوحيد المواقف والكلمة، مع إسناد ودعم القوات المسلحة، بما يعزز من صمود وثبات أبناء الجيش العراقي.

٣.إن دفاع أبنائنا في القوات المسلحة وسائر الأجهزة الأمنية يُعد دفاعاً مقدساً، ولا سيما في ظل وضوح النهج الظلامي للجماعات الإرهابية المعتدية، الذي يتنافى مع روح الإسلام، ويرفض ٤.التعايش السلمي ويعتمد العنف وسفك الدماء وإثارة الاحتراب الطائفي وسيلة لفرض نفوذه وهيمنته داخل العراق وخارجه.

٣-رؤية المرجعية من الحشد الشعبي: يُعرف الحشد الشعبي بوصفه تشكيلاً عسكرياً تطوعياً ضم متطوعين انخرطوا في القتال بالتنسيق مع الحكومة المركزية للتصدي لتنظيم داعش الإرهابي دفاعاً عن أمن الدولة العراقية واستقرارها وقد جاء تأسيسه في سياق استثنائي فرضته التحديات الأمنية الخطيرة التي واجهها العراق ولا سيما بعد انهيار أجزاء من المنظومة العسكرية النظامية(٤٢). ويمثل الحشد الشعبي نتاجاً مباشراً لفتوى الجهاد الكفائي الصادرة عن المرجعية الدينية العليا والتي وفرت الغطاء الشرعي والوطني لعملية الدفاع عن الدولة والمجتمع في لحظة تهديد وجودي، وقد صاغت المرجعية هذه الفتوى بوصفها استجابة استثنائية لحالة الفراغ الأمني، لا بوصفها مشروعاً دائماً أو بديلاً عن مؤسسات الدولة القائمة(٤٣).

كما انبثقت رؤية المرجعية من تأكيدها أن الحشد ليس كياناً موازياً للدولة ولا منافساً لسلطتها، بل قوة مساندة لها، وهو ما دفعها إلى التشديد المستمر على ضرورة اندماج الحشد ضمن الإطار الرسمي للدولة، وخضوعه للقوانين العسكرية، وارتباطه بالقيادة العامة للقوات المسلحة، مع التأكيد على فصله التام عن أي انتماءات حزبية أو سياسية(٤٤).وتبرز رؤية المرجعية بشكل واضح في تأكيدها الدائم أن الحشد الشعبي قوة داعمة لسيادة الدولة لا أداة لتقويضها، وأن ديمومته وشرعيته مرهونة بتحوله إلى مؤسسة قانونية منضبطة تعمل ضمن مشروع الدولة وتحفظ وحدتها وهيبتها وتسهم في منع عودة الفوضى والانقسام(٤٥).

رابعاً: موقف المرجعية من الحراك الشعبي

١-موقف المرجعية من احتجاجات ٢٠١١: مع تصاعد موجة التظاهرات في عدد من الدول العربية والتي عُرفت بثورات الربيع العربي، شهدت محافظات العراق عام ٢٠١١ احتجاجات شعبية واسعة عبر خلالها المتظاهرون عن جملة من المطالب، تمثلت في تحسين الوضعين الأمني والخدمي، وتوفير فرص العمل وإطلاق سراح المعتقلين، ووقف حملات الاعتقال العشوائي كما شملت هذه المطالب الدعوة إلى إقالة المحافظين ورؤساء مجالس المحافظات، قبل أن تتطور تدريجياً لتأخذ طابعاً أوسع تمثل في المطالبة برحيل الاحتلال وتحرير العراق والقضاء على مظاهر الفساد التي أفرزتها المرحلة السابقة، مما يعكس هذا المسار تصاعداً ملحوظاً في وعي المواطنين بحقوقهم السياسية، وبأهمية الإصلاح والمساءلة في بناء الدولة (٤٦).

أما موقف المرجعية الدينية فقد برز بوصفه عامل ضبط وتهدئة، إذ شددت على ضرورة الحفاظ على سلمية الاحتجاجات والتحذير من الانجرار نحو العنف أو الانقسامات الطائفية وفي الوقت نفسه أثنت المرجعية على مشاركة المواطنين في التعبير عن مطالبهم مؤكدة أن المطالبة بالإصلاح حق مشروع وواجب وطني شريطةً أن تتم ضمن إطار القانون والمؤسسات الدستورية(٤٧). كما دعت المرجعية الحكومة ومجلس النواب إلى

الاستجابة العاجلة والشفافة لمطالب المحتجين، مؤكدة أن أي تغيير مطلوب يجب أن يتم عبر القنوات القانونية، بما يحفظ وحدة المجتمع واستقراره ويجنب البلاد مخاطر الفوضى والانقسام. وشددت كذلك على رفض الامتيازات غير المبررة لبعض المسؤولين، داعية إلى إلغائها وتعزيز مبادئ العدالة الاجتماعية، بما يعزز ثقة المواطن بأن الدولة تعمل لخدمة المصلحة العامة لا المصالح الفئوية[٤٨].

٢-موقف المرجعية من احتجاجات٢٠١٥: تعد تظاهرات ٢٠١٥ في العراق واحدة من أبرز الحركات الاحتجاجية ذات الطابع المطلبي الإصلاحي إذ جاءت في سياق تفاقم الأزمات الخدمية والمعيشية، ولاسيما الانهيار شبه الكامل لمنظومة الكهرباء وتردي الخدمات الأساسية وتفشي الفساد الإداري والمالي داخل مؤسسات الدولة وقد اتسمت هذه الاحتجاجات بسلميتها واتساع رقعتها الجغرافية، حيث شملت بغداد وعددا من محافظات الوسط والجنوب، معبرةً عن وعي شعبي متنامٍ بضرورة الإصلاح البنيوي للنظام السياسي والإداري[٤٩]. وفي ضل هذه الضروف برز دور المرجعية الدينية بوصفه عنصراً ضابطاً وموجهاً للمسار العام للاحتجاجات إذ لم تكتفِ بتأييد المطالب المشروعة للمتظاهرين، بل عملت على تأطيرها ضمن رؤية إصلاحية شاملة تحافظ على الاستقرار المجتمعي وتمنع الانزلاق نحو الفوضى. وقد أكدت المرجعية من خلال خطبها الدينية، أن الفساد يعد السبب الجوهري لمعظم الإخفاقات التي تعاني منها الدولة العراقية وشددت المرجعية بشكل خاص على إصلاح السلطة القضائية باعتبارها الركيزة الأساس في مكافحة الفساد وتحقيق العدالة، مؤكدة أن أي إصلاح إداري أو سياسي لن يكتب له النجاح ما لم يستند إلى قضاء مستقل ونزيه وقادر على محاسبة الفاسدين دون تمييز أو ضغوط سياسية. كما طالبت الحكومة باتخاذ إجراءات إصلاحية جادة وحقيقية، والابتعاد عن الحلول الشكلية أو الجزئية التي لا تعالج جذور الأزمة[٥٠].

٣-موقف المرجعية من احتجاجات٢٠١٩: مثلت احتجاجات تشرين ٢٠١٩ محطة مفصلية في المسار السياسي والاجتماعي للعراق، إذ كشفت عن موقف وطني إصلاحي واضح للمرجعية الدينية العليا، اتسم بمحاولة الموازنة بين دعم المطالب المشروعة للمواطنين والحفاظ على السلم الأهلي والاستقرار المجتمعي[٥١]. و منذ انطلاق التظاهرات أكدت المرجعية أن مطالب الشباب تعبر عن حاجات واقعية تتصل بضرورة تحسين إدارة الدولة وتعزيز كفاءة مؤسساتها، ولا سيّما في مجالات مكافحة الفساد وترسيخ معايير النزاهة والكفاءة في العمل الحكومي[٥٢]. وفي الوقت ذاته، شددت المرجعية على رفضها القاطع لاستخدام العنف ضد المتظاهرين السلميين، معتبرة أن إزهاق الأرواح يمثل خسارة وطنية مؤلمة تستوجب حماية المدنيين وصون حقهم في التعبير السلمي عن آرائهم. كما نوهت بأهمية اضطلاع السلطات التنفيذية والتشريعية بمسؤولياتها الدستورية تجاه مسار الإصلاح، مؤكدة أن المرحلة المقبلة تتطلب إصلاحات بنيوية حقيقية وتشكيل حكومة قادرة ونزيهة واتخاذ

إجراءات عملية من شأنها التخفيف من معاناة المواطنين وتعزيز الاستقرار الاجتماعي[٥٣]. ويعرض النص الآتي أبرز التوجيهات التي يمكن استخلاصها من تحليل خطب الجمعة للمرجعية الدينية العليا في النجف الأشرف المؤرخة في ٢٠١٩/١٠/٤ [٥٤].

١.ان التظاهرات حق كفله الدستور العراقي للمواطنين وعلى الجهات الأمنية ان توفر الحماية اللازمة للمتظاهرين .

٢.عدم الانجرار وراء مظاهر العنف والشغب وعدم المساس بالقوات الأمنية والاعتداء عليهم بأي شكل من الأشكال.

٣.ان تتحلى القوات الأمنية بأقصى درجات ضبط النفس وعدم السماح بالفوضى والتعرض للممتلكات الحكومية.

٤.عدم الانجرار للعنف والسماح للتدخل الخارجي والإقليمي،بما يجعل البلد ساحة لتصفية الحسابات.

٥.الوقوف بحزم امام التدخلات الخارجية وسن قانون منصف للانتخابات يعيد ثقة الشعب بالنظام السياسي.

٦.رعاية العدالة الاجتماعية بتوزيع ثروات البلد بإلغاء او تعديل بعض القوانين التي تعتمد على مبدئي المحاصصة والمحسوبيات.

خامساً: موقف المرجعية من بناء الدولة

١-موقف المرجعية من نظام المحاصصة: في ضوء التحولات العميقة التي أعقبت عام ٢٠٠٣، اتخذت المرجعية الدينية موقفاً نقدياً واضحاً من آليات إدارة العملية السياسية التي تأسست على منطق تقاسم السلطة بين القوى والمكونات فقد نظرت المرجعية إلى نظام المحاصصة السياسية بوصفه مدخلاً لإضعاف الدولة لأنه حول التعددية من إطار تنظيمي إلى وسيلة لتكريس الانقسام والتنافس الفئوي[٥٥]. ومن خلال خطابها المتزن، أكدت المرجعية الدينية العليا أن المشاركة السياسية الحقيقية لا تُختزل في تقاسم المناصب أو إعادة توزيع المواقع داخل السلطة، بل تتحقق عبر بناء مؤسسات كفوءة تخضع لمعايير النزاهة والكفاءة وتحمل المسؤولية الوطنية، كما حذرت من أن نظام المحاصصة يسهم في تفشي الفساد الإداري والمالي، ويُضعف قدرة النظام السياسي على الاستجابة لمطالب المجتمع واحتياجاته الأساسية، وأشارت المرجعية إلى أن اختزال الدولة ضمن مكونات أو هويات فرعية يؤدي إلى تعميق الأزمات الأمنية والاجتماعية، ويهدد وحدة النسيج الوطني[٥٦]. مؤكدة أن الإصلاح الحقيقي لا يمكن أن يتحقق من خلال تدوير النخب داخل منظومة المحاصصة ذاتها، بل يتطلب تجاوزها نحو بناء نظام سياسي قائم على الكفاءة والنزاهة والمساءلة والمسؤولية الوطنية[٥٧]. ويعرض النص

الآتي أبرز التوجيهات التي يمكن استخلاصها من موقف المرجعية الدينية العليا تجاه الطائفية وتداعياتها على وحدة المجتمع[٥٨].

١.أكدت المرجعية على أن الإصلاح الحقيقي يقتضي تجاوز نظام المحاصصة والاعتماد على معايير الكفاءة والنزاهة والخبرة في إدارة الدولة، إلى جانب مكافحة الفساد ومحاسبة الفاسدين وترشيد الإنفاق معتبرة أن هذه المطالب تمثل استحقاقات شعبية ضرورية لمعالجة الأزمات الاقتصادية والخدمية التي يعاني منها المواطنون.

٢.أن الفساد والمحاصصة الطائفية والحزبية يقفان عائقاً أساسياً أمام نهوض الدولة، مشددة على أن الإصلاح الحقيقي لا يتحقق إلا باعتماد الكفاءة والنزاهة في تسلم المناصب، وأن استمرار المحاصصة يُبقي العراق في دائرة الإخفاق.

٣.دعت المرجعية إلى قانون انتخابي عادل ومفوضية مستقلة بعيدة عن المحاصصة الحزبية محذرة من أن إخضاع العملية الانتخابية للمصالح الحزبية سيؤدي إلى فقدان ثقة المواطنين وعزوفهم عن المشاركة السياسية.

٤–نبهت المرجعية إلى أن التنافس على المناصب واستمرار المحاصصة بعد الانتصار على الإرهاب أعادا إنتاج الخلافات السياسية، وأعاقا استقرار مؤسسات الدولة، ولا سيما في المناصب الأمنية الحساسة، بما يعرقل مسار الإصلاح وبناء الدولة.

٢- تحول المرجعية من «ناصحة» الى «مراقبة»: شكلت المرجعية الدينية العليا في العراق فاعلاً محورياً في المراحل الانتقالية الحرجة التي أعقبت عام ٢٠٠٣، حيث اضطلعت بدور يتجاوز الإطار الديني التقليدي إلى مجال التأثير (السياسي والاجتماعي) دون أن تنخرط بصورة مباشرة في تفاصيل العمل السياسي، فقد أسهمت المرجعية في لحظات مفصلية، في توجيه المسار العام للعملية السياسية مستندة إلى رصيدها الرمزي والروحي ومرتكزة على موقعها بوصفها سلطة أخلاقية جامعة تحظى بقبول اجتماعي واسع[٥٩]. وقد تجلى موقف المرجعية بوضوح في ما عُرف باسم (الفتوى الدستورية) التي أكدت ضرورة اعتماد الإرادة الشعبية والاحتكام إلى الانتخابات العامة بوصفها الطريق الشرعي لتأسيس النظام السياسي وصياغة الدستور الدائم، وأسهم هذا الموقف في ترسيخ مبادئ التعددية السياسية والتداول السلمي للسلطة ورفض فرض الهياكل السياسية من خارج الإرادة الوطنية، الأمر الذي وفر للعملية السياسية شرعية اجتماعية وأخلاقية في مرحلة انتقالية اتسمت بالهشاشة والاضطراب، وافتقار مؤسسات الدولة إلى الثقة والفاعلية[٦٠].

إلى جانب ذلك، مارست المرجعية دوراً أمنياً سياسياً مباشراً في لحظات الأزمات القصوى، تمثل في احتواء التوترات المجتمعية، ودرء مخاطر الانقسام الأهلي، والحيلولة دون انزلاق البلاد إلى صراعات داخلية مفتوحة. كما كان لها موقف حاسم في مواجهة التهديدات الخارجية التي استهدفت السيادة الوطنية ووحدة الدولة، فضلاً عن دورها المفصلي في التصدي للإرهاب عبر فتوى الجهاد الكفائي، التي أسهمت في إعادة تشكيل موازين القوة، ومنعت انهيار الدولة في لحظة تاريخية بالغة الخطورة، وأعادت إنتاج التضامن الاجتماعي على أسس وطنية قيمية عكس هذا التحول فهماً واعياً لوظيفتها بوصفها مرجعية توجيهية لا بديلاً عن الدولة وحرصاً على عدم إدامة الوصاية السياسية مع الإبقاء على سلطة معنوية قادرة على التدخل عند الضرورة القصوى ضمن الأطر القانونية[٦١]. إلا أن هذا الدور الفاعل والمتقدم للمرجعية لم يبق على الوتيرة نفسها، إذ أخذ يتحّل تدريجياً من نمط «النصح والتدخل التوجيهي» إلى نمط أكثر تحفظاً قوامه الصمت المحسوب والمراقبة الدقيقة. وقد تزامن هذا التحول مع ترسخ الهياكل الدستورية للعملية السياسية، وانتقال المسؤولية الكاملة إلى القوى الحاكمة المنتخبة بما يفترضه ذلك من مساءلة قانونية وسياسية أمام الشعب، وإن اكتفاء المرجعية بدور المراقب لم يكن انسحاباً أو تراجعاً عن الشأن العام، بل جاء نتيجة تراكم خيبات الأمل من أداء الطبقة السياسية، وفشل الأحزاب الحاكمة في إصلاح ذاتها واستمرار أنماط الحكم القائمة على المحاصصة وسوء الإدارة والفساد. وقد عبرت المرجعية عن بلوغ النصح حدوده القصوى بقولها «بحُت أصواتنا»، وهي عبارة تحمل دلالة عميقة على انسداد أفق الإصلاح من داخل المنظومة الحاكمة، وتؤشر إلى تحميل الحكومة المسؤولية الكاملة أمام الشعب والتاريخ[٦٢].

وهنا نقف على عتبة القول من زاوية سوسيولوجية، ان هذا التحول يعكس فهماً واعياً من المرجعية الدينية لطبيعة دورها ووظيفتها، بوصفها مرجعية توجيهية وأخلاقية لا بديلاً عن مؤسسات الدولة، وحرصاً على عدم إدامة الوصاية السياسية أو تمييع مبدأ المسؤولية الديمقراطية وفي الوقت نفسه، حافظت المرجعية على رصيدها الرمزي وسلطتها المعنوية (الكاريزماتية) مما يتيح لها إمكانية التدخل عند الضرورة القصوى في اللحظات التي يتهدد فيها كيان الدولة أو السلم المجتمعي وضمن الأطر الدستورية والقانونية العامة.

الفصل الثالث

اولاً: الاستنتاجات

١.أثبتت المرجعية الدينية أنها فاعل اجتماعي سياسي مؤثر أسهم في توجيه مسار العملية السياسية دون الانخراط المباشر في السلطة.

٢.لعبت المرجعية دورا محوريا في ترسيخ مفاهيم الأمن والتكاتف المجتمعي وتعزيز الوحدة الوطنية، ولاسيما في المراحل التي شهدت أزمات أمنية وطائفية حادة.

٣.أسهمت خطابات وفتاوى المرجعية في منح الشرعية للمسار الدستوري والانتخابي، مما ساعد على تثبيت أسس الدولة الجديدة في مرحلة انتقالية معقدة.

٤.لم تكن مواقف المرجعية الدينية مبنية على مصلحة ذاتية أو فئوية، بل جاءت طروحاتها وإسهاماتها منسجمة مع المصلحة العامة العليا للمجتمع والدولة، كما اتسم خطابها وفتاواها بالاعتدال والبعد عن لغة العنف والتطرف.

ثانياً: التوصيات

١.ضرورة تعزيز الدراسات الأكاديمية التي تتناول دور المرجعية الدينية من منظور سوسيولوجي بعيدا عن الطرح الأيديولوجي أو الانفعالي.

٢.دعوة المؤسسات السياسية إلى الاستفادة من الخطاب الإصلاحي للمرجعية في ترسيخ مبادئ النزاهة والكفاءة والعدالة الاجتماعية.

٣.التأكيد على أهمية الحفاظ على استقلال المرجعية الدينية وعدم توظيفها في الصراعات الحزبية أو السياسية.

أولاً: الهوامش

(١) بن عبد الله بن عبد القادر، منهج البحث العلمي وكتابه الرسائل العلمية، ط١، دار التوحيد، السعودية، ٢٠١١، ص١٥.

(٢) المصدر نفسه، ص ٥٩.

(٣) علي محمد رضا، باب مدينه علم الفقه، ط١، دار الزهراء ، بيروت ، ١٩٨٥ ، ص ٣٤٢.

(٤) حيدر نزار سلمان، المرجعية الدينية في النجف و مواقفها في العراق، ط١، دار احياء التراث العربي، بيروت، ٢٠١٠ ، ص١٧.

(٥) حسين بركة الشامي، المرجعية الدينية من الذات إلى المؤسسة، ط١، دار السلام، بغداد، ٢٠٠٠ ، ص ٣٧.

(٦) محمد فايز، علم السياسة العام، ط٢، دار الطليعة، بيروت، ١٩٨٦، ص٩.

*(الانسيكلوبيديا) كلمة يونانية تعني مجموعة العلوم والفنون وقد عرفت باسم دائرة المعارف، وتعد الإنسيكلوبيديا مرجعاً أكاديمياً شاملاً تغطي كل العلوم الطبيعية والإنسانية، بما في ذلك النظرية السياسية، والسياسة المقارنة والعلاقات الدولية،والسلوك السياسي للأفراد والجماعات، مع تقديم مدخلات علمية مرتبة أبجدياً، وفهارس ومراجع تفصيلية بما يضمن الإحاطة المنهجية بالمادة العلمية وسهولة الرجوع إليها. انظر (جعفر الخليلي، المدخل الى موسوعة العتبات المقدسة، ط١، مؤسسة الأعلى للمطبوعات، بيروت، ١٩٨٧ ، ص٥).

(٧) موريس دوڤرجيه، مدخل الى علم السياسة، ترجمة: جمال الأتاسي وسامي الدروبي، ط٢، دار دمشق، سوريا ٢٠٠٠،ص ٩.

(٨) أحمد عطية الله السعيد، المعجم السياسي الحديث، ط١، شركة بهجة المعرفة للنشر والتوزيع، بيروت، ص ٣١٧.

(٩)فراس عبد الكريم محمد علي، دور المرجعية الدينية في ترشيد العملية السياسية في العراق بعد عام ٢٠٠٣،جامعة النهرين، كلية العلوم السياسة، مجلة قضايا سياسية، العدد ٦٢، ٢٠٢٠.

(١٠) زينب فلاح حسن، دور المرجعية الدينية في تعزيز السلم المجتمعي في العراق، رسالة ماجستير (غير منشورة) ،جامعة بابل ، كلية الآداب، قسم علم الاجتماع ، ٢٠٢٤.

(١١) سامي البدري، موقف المرجعية الدينية العليا في النجف الأشرف في مواجهة احتلالين، مقال منشور على شبكة الانترنت ، للمزيد انظر https://www.al-wafifoundation.com/reading.php?id=1886، تمت زيارة الموقع بتاريخ ٢٠٢٦/٢/٨.

(١٢) نجوى صالح الجواد، المرجعية الدينية والعراق الجديد، ط١، (بلا مطبعة)، ٢٠٠٩،ص ١٧.

(١٣) حامد الخفاف، النصوص الصادرة عن سماحة السيد السيستاني في المسألة العراقية، ط٢، دار المؤرخ العربي ،بيروت ،٢٠١٠، ص٢٤٥.

(١٤) مجيد حميد الحدراوي، الدور السياسي للسيد علي السيستاني في العراق بعد٢٠٠٣، مجلة الكلية الإسلامية الجامعة،العدد٨٤، ٢٠٢٥، ص٢٤.

(١٥) حامد الخفاف،المصدر السابق،ص٢٨١.

(١٦) المصدر نفسه، ص٢٨٣.

(١٧) مجيد حميد الحدراوي،المصدر السابق،ص٢٥.

(١٨) امل الخزعلي،المرجعية الدينية الشيعية والعمل السياسي: قراءة في مواقف السيد علي السيستاني من العملية السياسية في العراق بعد٢٠٠٣، مجلة حولية المنتدى،المجلد١،العدد٩، ٢٠١٢، ص١٠.

(١٩) عماد الكاظمي،المرجعية الدينية ودورها في بناء الدولة العراقية، ط١، دار الكفيل للطباعة والنشر، كربلاء ،٢٠١٨ص٨٢.

(٢٠) مجيد حميد الحدراوي،المصدر السابق،ص٢٣.

(٢١) صلاح عبد الرزاق،المرجعية الدينية في العراق والانتخابات البرلمانية وتعزيز الوحدة الوطنية،ط١،منتدى المعارف، بيروت ،٢٠١٠، ص٧٦.

(٢٢) صلاح عبد الرزاق، السيد السيستاني ودوره السياسي في العراق،ط١،دار المحجة البيضاء، بيروت ،٢٠١٩، ص ٦٨.

(23) Sistani referendum on registering the names In the voter records, October 10, 2004.

(24) Reidar Visser, «Sistani, the United States and Politics in Iraq: From Quietism to Machiavellianism، Working Paper 700, Norwegian Institute of International Affairs, March 2006،p 13.

(٢٥) مجموعة باحثين، مازق الدستور، ط١، الفرات للنشروالتوزيع، بيروت،٢٠٠٦ ،ص١٣.

(٢٦) المصدر نفسه،ص٦٧.

(٢٧) كارولين مرجي صايغ ، المرجعية الدينية: الموقف الوطني في العراق بعد عام٢٠٠٣، ترجمة: نصير محمد علي ،مركز الرافدين للحوار، بيروت، ٢٠٢٠، ص٢٣.

(٢٨) مجيد حميد الحدراوي،المصدر السابق،ص٢٣-٢٨.

(٢٩) صلاح عبد الرزاق،المصدر السابق،ص١٠١.

(٣٠) كارولين مرجي الصايغ،المصدر السابق،ص٩٣.

(٣١) اثير ادريس عبد الزهرة،مستقبل التجربة الدستورية في العراق، ط١، دار ومكتبة البصائر، بيروت، ٢٠١١، ص ١٠٩.

(٣٢) رشيد الخيون،١٠٠عام من الإسلام السياسي بـ العراق(الشيعة)، ط١، مركز المسبار للدراسات والبحوث، دبي، ٢٠١١، ص ٦٠-٦٩.

(٣٣) نواف القيديمي ،الإسلاميون سجال الهوية والنهضة، ط١، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ٢٠٠٨، ص١٤٩.

(٣٤) محمد مهدي شمس الدين، الاجتهاد والتجديد في الفقه الاسلامي، ط١، المؤسسة الدولية للدراسات، بيروت ، ١٩٩٩، ص١٦٨.

(٣٥) احمد محمد العوادي، دور المرجعية الدينية في عملية الأصلاح في العراق بعد عام٢٠٠٣،مجلة العلوم السياسية، العدد٥٧، ٢٠١٩، ص٢٩٢-٢٩٣.

(٣٦) صلاح عبد الرزاق،المصدر السابق،ص٧٦.

(٣٧) عبد المهدي الكربلائي،وكيل المرجع السيستاني،خطبة الجمعة(مكتوبة)،كربلاء المقدسة ٢٠٠٧/٣/٢.

(٣٨) خالد عليوي العرداوي،التحديات الشيعية والحاجة الى مركز الأبحاث والدراسات،مجلة الفرات،كربلاء،العدد٨، ٢٠١٧، ص٢٠.

(٣٩) صلاح عبد الرزاق،المصدر السابق،١٤٧.

(٤٠) المصدر نفسه،١٤٨.

(٤١) عبد المهدي الكربلائي،وكيل المرجع السيستاني،خطبة الجمعة،(مكتوبة) كربلاء المقدسة،٢٠١٤/٧/٢٥.

(٤٢) ميثم حاتم، سطور من صفحات الحشد الشعبي،ط١، دار الورشة الثقافية للطباعة والنشر، بغداد،٢٠٢٣ ،ص ٢٠.

(٤٣) المصدر نفسه،ص٢١.

(٤٤) صلاح عبد الرزاق،السيد السيستاني ودوره السياسي في العراق،المصدر السابق،ص١٤٣.

(٤٥) المصدر نفسه،ص١٤٤-١٤٥.

(٤٦) ناصر خليف، انتفاضة الشعب العراقي وإرادة التغيير، تقرير توثيقي عن التظاهرات والاحتجاجات الشعبية في العراق،مركز الامة للدراسات والتطوير، للمزيد انظر https://alummacenter.com/?p=3176 تمت زيارة الموقع بتاريخ٢٠٢٦/١/٢٤ .

(٤٧) ولاء الصفار، وثيقة لعام ٢٠١١، السيد السيستاني يثمن المشاركة بالتظاهرات ويطالب الحكومة ومجلس النواب بتحقيق مطالب الشعب والغاء الامتيازات،مقال منشور على شبكة الأنترنيت، للمزيد انظر https://imamhussain.org/arabic/27572 تمت زيارة الموقع بتاريخ ٢٠٢٦/١/٢٤.

(٤٨) صلاح عبد الرزاق،السيد السيستاني ودوره السياسي في العراق،المصدر السابق،ص١٤١-١٤٢.

(٤٩) صلاح عبد الرزاق،السيد السيستاني ودوره السياسي في العراق،المصدر السابق،ص١٤٥.

(٥٠) احمد الصافي، وكيل المرجع السيستاني،خطبة الجمعة،(مقروءة) ،النجف الأشرف، ٨ /٥/ ٢٠١٥.

(٥١) حيدر محمد الكعبي و علي لفتة العيساوي، دور المرجعية في مظاهرات تشرين،المركز الإسلامي للدراسات الإسلامية،النجف،٢٠٢١،ص١٦-١٧.

(٥٢) المصدر نفسه،ص٢١.

(٥٣) عبد المهدي الكربلائي، وكيل المرجعية المرجع السيستاني،خطبة الجمعة(مكتوبة)، كربلاء المقدسة،١٠/٤ /٢٠١٩.

(٥٤) عبد المهدي الكربلائي،وكيل المرجعية المرجع السيستاني،خطبة الجمعة(مكتوبة)،كربلاء المقدسة ،٢٠١٩/١١/١٠.

(٥٥) سعد عبد الحسين نعمة،المشاركة السياسية والقرار السياسي،رسالة ماجستير(غير منشورة)،كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين،٢٠٠٨، ص٣١٢.

(٥٦) جعفر العتريسي، العراق في قلب الإعصار، ط١، دار المحجة البيضاء، بيروت،٢٠٠٤، ص٢٣٩.

(٥٧)حيدر نزار سلمان،سلطة النص الديني وبناء الدولة "السيد السيستاني إنموذجا"، ط١، دار المعارف ،بيروت ،٢٠١٥، ص٣٦.

(٥٨) حسين فرحان،موقف المرجعية الدينية العليا من نظام المحاصصة،مقال منشور على شبكة الأنترنت، للمزيد انظر https://burathanews.com/arabic/articles/391398، تمت زيارة الموقع بتاريخ ٢٠٢٦/١/٢٧.

(٥٩) علي محسن راضي،صمت المرجعية ولملمت الاوراق،مقال منشور على شبكة وكالة براثا، للمزيد انظر https://mail.burathanews.com/arabic/articles/286134، تمت زيارة الموقع بتاريخ ٢٠٢٦/١/٢٨.

(٦٠) صلاح عبد الرزاق،السيد السيستاني ودوره السياسي في العراق،المصدر السابق،ص١٨٥.

(٦١) المصدر نفسه،ص١٨٦.

(٦٢) حامد السيد،صمت المرجعية وعدم سكوتها،مقال منشور على شبكة الأنترنت ،للمزيد انظر https://alarab-co-uk.cdn.ampproject.org/c/s/alarab.co.uk تمت زيارة الموقع بتاريخ ٢٠٢٦/٢/٧.

ثانياً: المصادر العربية

١.أحمد الصافي، خطبة الجمعة (مقروءة)، النجف الأشرف، ٢٠١٥/٥/٨.

٢.أحمد عطية الله السعيد، المعجم السياسي الحديث، ط١، بيروت، شركة بهجة المعرفة للنشر والتوزيع، دون سنة نشر.

٣.أحمد محمد العوادي، دور المرجعية الدينية في عملية الإصلاح في العراق بعد عام ٢٠٠٣، مجلة العلوم السياسية، العدد ٥٧، ٢٠١٩.

٤.أثير إدريس عبد الزهرة، مستقبل التجربة الدستورية في العراق، ط١، بيروت، دار ومكتبة البصائر، ٢٠١١.

٥.أمل الخزعلي، المرجعية الدينية الشيعية والعمل السياسي: قراءة في مواقف السيد علي السيستاني من العملية السياسية في العراق بعد ٢٠٠٣، حولية المنتدى، مج١، ع٩، ٢٠١٢.

٦. جعفر العتريسي، العراق في قلب الإعصار، ط١، بيروت، دار المحجة البيضاء، ٢٠٠٤.

٧.حامد الخفاف، النصوص الصادرة عن سماحة السيد السيستاني في المسألة العراقية، ط٢، بيروت، دار المؤرخ العربي، ٢٠١٠.

٨.حيدر محمد الكعبي، وعلي لفتة العيساوي، دور المرجعية في مظاهرات تشرين، النجف، المركز الإسلامي للدراسات الإسلامية، ٢٠٢١.

٩.حيدر نزار سلمان، المرجعية الدينية في النجف ومواقفها في العراق، ط١، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ٢٠١٠.

١٠.حيدر نزار سلمان، سلطة النص الديني وبناء الدولة: السيد السيستاني انموذجا، ط١، بيروت، دار المعارف، ٢٠١٥.

١١.حسين بركة الشامي، المرجعية الدينية من الذات إلى المؤسسة، ط١، بغداد، دار السلام، ٢٠٠٠.

١٢.خالد عليوي العرداوي، التحديات الشيعية والحاجة إلى مركز الأبحاث والدراسات، مجلة الفرات، العدد ٨، كربلاء، ٢٠١٧.

١٣.رشيد الخيون، ١٠٠ عام من الإسلام السياسي بـ العراق (الشيعة)، ط١، دبي، مركز المسبار للدراسات والبحوث، ٢٠١١

١٤.سعد عبد الحسين نعمة، المشاركة السياسية والقرار السياسي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، ٢٠٠٨.

١٥.صلاح عبد الرزاق، المرجعية الدينية في العراق والانتخابات البرلمانية وتعزيز الوحدة الوطنية، ط١، بيروت، منتدى المعارف، ٢٠١٠.

١٦.صلاح عبد الرزاق، السيد السيستاني ودوره السياسي في العراق، ط١، بيروت، دار المحجة البيضاء، ٢٠١٩.

١٧.علي محمد رضا، باب مدينة علم الفقه، ط١، بيروت، دار الزهراء، ١٩٨٥.

١٨.عماد الكاظمي، المرجعية الدينية ودورها في بناء الدولة العراقية، ط١، كربلاء، دار الكفيل للطباعة والنشر، ٢٠١٨.

١٩.عبد المهدي الكربلائي، خطبة الجمعة، كربلاء المقدسة(مكتوبة)، ٢٠٠٧/٣/٢.

٢٠.عبد المهدي الكربلائي، خطبة الجمعة، كربلاء المقدسة(مكتوبة)، ٢٠١٤/٧/٢٥.

٢١.عبد المهدي الكربلائي، خطبة الجمعة (مقروءة)، كربلاء المقدسة، ٢٠١٩/١٠/٤.

٢٢.عبد المهدي الكربلائي، خطبة الجمعة (مقروءة)، كربلاء المقدسة، ٢٠١٩/١١/١٠.

٢٣.فراس عبد الكريم محمد علي، دور المرجعية الدينية في ترشيد العملية السياسية في العراق بعد عام ٢٠٠٣، مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، العدد ٦٢، ٢٠٢٠.

٢٤.كارولين مرجي صايغ ، المرجعية الدينية: الموقف الوطني في العراق بعد عام٢٠٠٣، ترجمة: نصير محمد علي ،مركز الرافدين للحوار، بيروت، ٢٠٢٠.

٢٥.ميثم حاتم، سطور من صفحات الحشد الشعبي، ط١، بغداد، دار الورشة الثقافية للطباعة والنشر، ٢٠٢٣.

٢٦.نجوى صالح الجواد، المرجعية الدينية والعراق الجديد، ط١، ٢٠٠٩.

٢٧.نواف القيديمي، الإسلاميون: سجال الهوية والنهضة، ط١، الدار البيضاء، المركز الثقافي العربي، ٢٠٠٨.

٢٨.موريس دوڤرجيه، مدخل إلى علم السياسة، ط٢، دمشق، دار دمشق، ٢٠٠١.

٢٩.موفق بن عبد الله بن عبد القادر، منهج البحث العلمي وكتابة الرسائل العلمية، ط١، السعودية، دار التوحيد، ٢٠١١.

ثالثاً: شبكة الانترنت

٣٠.احمد محمد العوادي، دور المرجعية الدينية في عملية الأصلاح في العراق بعد عام٢٠٠٣، مجلة العلوم السياسية، العدد٥٧، ٢٠١٩، ص٢٩٢-٢٩٣.

٣١.سامي البدري، موقف المرجعية الدينية العليا في النجف الأشرف في مواجهة احتلالين، مقال منشور على شبكة الانترنت، للمزيد انظر https://www.al-wafifoundation.com/reading.php?id=1886 تمت زيارة الموقع بتاريخ ٢٠٢٦/٢/٨.

٣٢.ناصر خليف، انتفاضة الشعب العراقي وإرادة التغيير، تقرير توثيقي عن التظاهرات والاحتجاجات الشعبية في العراق، مركز الامة للدراسات والتطوير، للمزيد انظر https://alummacenter.com/?p=3176، تمت زيارة الموقع بتاريخ ٢٠٢٦/١/٢٤.

٣٣.ولاء الصفار، وثيقة لعام ٢٠١١، السيد السيستاني يثمن المشاركة بالتظاهرات ويطالب الحكومة ومجلس النواب بتحقيق مطالب الشعب والغاء الامتيازات، مقال منشور على شبكة الأنترنيت، للمزيد انظر https://imamhussain.org/arabic/27572، تمت زيارة الموقع بتاريخ ٢٠٢٦/١/٢٤.

٣٤.اسامة مهدي، السلطات العراقية تحشد لأفشال يوم الغضب والبعثيون يحرضون، تقرير منشور على شبكة الانترنت، للمزيد انظر https://elaph.com/Web/news/2011/2/634340تمت زيارة الموقع بتاريخ ٢٠٢٦/١/٢٥.

٣٥.علي محسن راضي، صمت المرجعية ولملمت الاوراق، مقال منشور على شبكة وكالة براثا، للمزيد انظر https://mail.burathanews.com/arabic/articles/286134،تمت زيارة الموقع بتاريخ ٢٠٢٦ /١/٢٨.

٣٦. حامد السيد، صمت المرجعية وعدم سكوتها، مقال منشور على شبكة الأنترنت، للمزيد انظر https://alarab-co-uk.cdn.ampproject.org/c/s/alarab.co.uk، تمت زيارة الموقع بتاريخ ٢٠٢/٢/٧.

رابعاً: المصادر الأجنبية

37. Reidar Visser, «Sistani, the United States and Politics in Iraq: From Quietism to Machiavellianism»، Working Paper 700, Norwegian Institute of International Affairs, March 2006, p13.

38.Sistani referendum on registering the names In the voter records, October 10, 2004.